J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية الزراعية

أ.د/ محمد عبد الحافظ عبد المطلب د/ محمد حسن أحمد على د/ خالد عزيز عبد السلام أحمد*

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

*Corresponding author: khaledaziz2006@yahoo.com

https://doi.org/10.21608/jaesj.2025.369273.1253

المستخلص:

يعتبر الشمول المالي أحد الأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فهو يسعي لتحسين مستوى معيشة الأفراد وتقليل حدة الفقر من خلال تمكين الفئات الضعيفة من الحصول على الخدمات المالية التي تساعدهم على تحسين أوضاعهم الاقتصادية، وتكمن المشكلة فى انخفاض الوعي بالشمول المالي بين كثيراً من أفراد المجتمع خاصة صغار الزراع، وعدم قدرة عدد كبير منهم للوصول للخدمات والمنتجات المالية، ولذا يهدف البحث إلى التعرف على جانب العرض والطلب للخدمات التمويلية المختلفة، ومدى تطبيق الشمول المالي في المجتمع الريفي وتقدير مدى وعي الريفيين لمفهوم الشمول المالي وسياسة تطبيقه. وتشير نتائج تحليل جانب العرض إلى زيادة كل من عدد الحسابات المالية للمواطنين، الشمول المالي للنساء، نسبة الشمول المالي للشباب، وهذا يشير إلى أن الشمول المالي قد حقق بعض أهدافه بزيادة عدد المستخدمين وزيادة الفئات المهمشة. كما تم دراسة جانب الطلب للتحول للشمول المالي من خلال عينة ميدانية بمحافظتي سوهاج والشرقية، ومنها تبين أن حوالي 78% من إجمالى العينة يوافق على التحول، وأفاد 75% بأن الشمول المالي يزيد من تنفيذ المشروعات الريفية. وأوضح 69% أنه يقلل من الفساد الإداري. وقد أشار 81%، 91% بأن الشمول المالي يحقق التنمية ويزيد من الوعي الاقتصادى. وتبين أنه يوجد تفوق نسبى لمحافظة الشرقية عن محافظة سوهاج بأهمية الشمول المالى والتحول من النظام النقدى المباشر إلى النظام النقدى المصرفى، والاستفادة من استخدام الشمول المالى فى تحقيق التنمية الزراعية والريفية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالى، الاقتصاد غير النقدي، التنمية الزراعية، المجتمع الريفى.

مقدمة:

عقب الأزمة المالية العالمية عام 2007، أدرك العالم من ضرورة وجود نظم مالية شاملة، تعزز وصول كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية بكفاءة وبتكاليف منخفضة، ومن هنا انتشر مفهوم الشمول المالي، حيث يعتبر أحد الأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فهو يسعي لتحسين مستوى معيشة الأفراد وتقليل حدة الفقر من خلال تمكين الفئات الضعيفة من الحصول على الخدمات المالية التي تساعدهم على تحسين أوضاعهم الاقتصادية، وتعزيز النمو الاقتصادي بزيادة حجم الائتمان المتاح في الاقتصاد لدعم الاستثمارات وتحفيز نمو الاقتصاد، وتحسين الاستقرار المالي وتقليل

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

المخاطر المالية بتنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على التمويل غير الرسمي، هذا بجانب تقليل الفجوة بين الفئات المختلفة من المجتمع، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي.

مشكلة البحث:

تعد مصر من الدول التي تواجه عقبات في انتشار النظم الإلكترونية في المعاملات المالية بين أفراد المجتمع خاصة لقاطني الريف، ومن هنا تكمن المشكلة فى انخفاض الوعي بالشمول المالي بين كثيراً من أفراد المجتمع خاصة صغار الزراع، وعدم قدرة عدد كبير منهم للوصول للخدمات والمنتجات المالية، على الرغم من توجهات الدولة لتسهيل الوصول للخدمات والمنتجات المالية وتوفير خدمات الاقراض لمختلف شرائح المجتمع.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على جانب العرض والطلب للخدمات التمويلية المختلفة، ومدي تطبيق الشمول المالي في المجتمع الريفي وتقدير مدى وعي الريفيين لمفهوم الشمول المالي وسياسة تطبيقه. وذلك لتحقيق أهداف التنمية الزراعية بالوصول إلى وسائل تمويلية مختلفة للأفراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر، والمساهمة في الحد من البطالة وتحسين دخول الأسر الأكثر فقراً، وتحقيق أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي. كما يهدف البحث التعرف على أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي في القطاع الريفي، وكذلك التعرف على أهم المجالات والأنشطة الإنتاجية الصغيرة التي تحتاج للتمويل في القطاع الريفي، بالإضافة إلى العوامل التي تشجع على انتشار الشمول المالي في القطاع الريفي.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي للبيانات، وذلك باستخدام المتوسطات والنسب المئوية، ومعادلات الاتجاه العام، كما اعتمد البحث على نوعين من البيانات هما: البيانات الثانوية، التى تم الحصول عليها من البيانات المنشورة وغير المنشورة بالجهات المختلفة، والدراسات والمراجع ذات الصلة. بالإضافة إلى البيانات الأولية من خلال عينة ميدانية بمحافظتي سوهاج والشرقية.

مفاهيم بحثية:

مفهوم الشمول المالي وأهدافه:

يعرف الشمول المالي بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (5).

كما يعرف الشمول المالي بأنه عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصاً لذلك، ومدعم بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي (6).

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

ويهدف الشمول إلي تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين سواء الأفراد أو المنشآت، وجذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم كافة الخدمات المالية (المدخرات، المدفوعات، التحويلات المالية، الائتمان، التأمين، المعاشات).

الشمول المالي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعد الشمول المالي أحد الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي للدولة والاستقرار المالي، ويهتم الشمول المالي بالشرائح المهمشة، التي لم تجد لها منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، مثل محدودي الدخل والمرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والشباب والأطفال، وفقاً لرؤي البنك المركزي[4]، الذي يري أن هذه الفئات ستجد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم، وهو ما يؤدي لارتفاع مستوى المعيشة وخفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد والدولة.

ولا تقتصر الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء على خدمات البنوك، وانما تشمل الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية المجتمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري، وغيرها، أي أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يؤدى إلي:

- تحقيق المساواه في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد.
- اندماج الفقراء في سوق العمل من خلال توفير فرص عمل لهم من خلال تقديم القروض الصغيرة ومتناهية الصغر من قبل المصارف لهذه الشريحة، مما يؤدى إلى تخفيض قيمة الإعانات الاجتماعية لهذه الشريحة.
- تمكين الفئات المحرومة مثل الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية.
- القدرة على تنفيذ المشروعات الاستثمارية الصغيرة ومتناهية الصغر.
- زيادة الإنتاجية والدخول، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية.
- تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي.
- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

النتائج البحثية ومناقشتها:

أولاً: تحليل جانب العرض للشمول المالي في مصر:

أ- تطور عدد الحسابات المالية للمواطنين:

يوضح جدول (1) عدد المواطنين فوق 16 سنة والمواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية، وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد المواطنين الذين يمتلكون ويستخدمون حساب معاملات مالية سنوياً خلال الفترة (2016 – 2024)، حيث تزايد عدد المواطنين من 17.1 مليون نسمة عام 2016 تمثل حوالي 27.4%، إلى نحو 48.1 مليون نسمة عام 2024، تمثل حوالي 71.5%. هذا وتشير معادلة الاتجاه العام بجدول (2) وشكل (1) إلي زيادة عدد المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية زيادة سنوية معنوية إحصائياً بلغت نحو 4.1 مليون

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

نسمة، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 12.3%. وهو ما يؤكد توافر وتزايد المقومات والخدمات النقدية للمواطنين، وهو يعد مؤشر جيد فى الوصول للشمول المالى.

جدول (1) تطور عدد المواطنين الذين يمتلكون حساب معاملات مالية بالمليون نسمة خلال الفترة (2016 – 2024).

السنة	عدد المواطنين فوق 16 عام	عدد المواطنين الذين يمتلكون حساب معاملات مالية*	الأهمية النسبية (%)
2016	62.41	17.1	27.4
2017	60.65	20.5	33.8
2018	61.56	23.7	38.5
2019	62.48	31.3	50.1
2020	63.38	33.4	52.7
2021	65.48	36.8	56.2
2022	65.28	42.4	64.8
2023	69.69	46.9	67.3
2024	67.27	48.1	71.5
المتوسط	64.24	33.4	51.37

* المواطنين فوق 16 عام يملكون حسابات بالبنوك والبريد، ومحافظ الهاتف المحمول، والبطاقات مسبقة الدفع.
المصدر: البنك المركزي المصري، تطور مؤشرات الشمول المالي، يونيو 2024.

جدول (2) معادلات الاتجاه العام لتطور عدد المواطنين الذين يمتلكون حساب معاملات مالية.

المتغير	معامل الانحدار (b)	t	R^2	المتوسط السنوى	معدل التغير السنوي (%) *
عدد المواطنين فوق 16 عام	0.95	5.09	0.78	64.24	%1.5
عدد المواطنين الذين يمتلكون حساب معاملات مالية	4.1	24.2	0.98	33.36	%12.3

* معدل التغير السنوي = قيمة ب ÷ المتوسط × 100.
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (1).

شكل (1) تطور عدد المواطنين 16 سنة فأكثر والمواطنين الذين يمتلكون ويستخدمون حساب معاملات مالية بالمليون نسمة خلال الفترة (2016 – 2024).

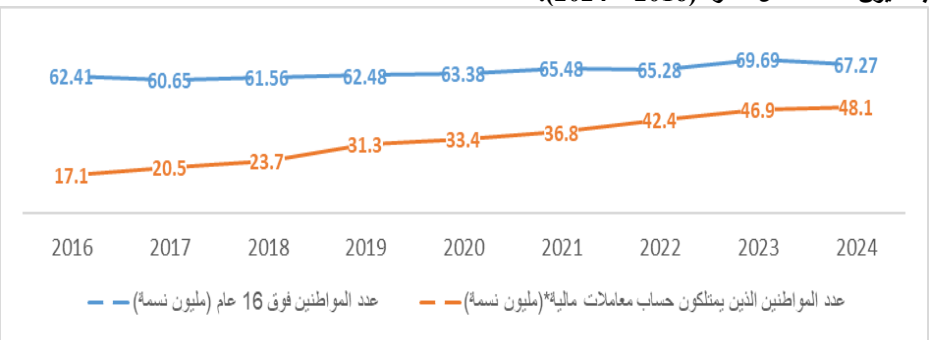

المصدر: بيانات جدول (1).

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

ب- تطور الشمول المالي للنساء:

تشير بيانات جدول (3) إلى ارتفاع عدد النساء اللاتي يمتلكون حسابات مالية خلال الفترة (2016 – 2024)، من نحو 5.9 مليون سيدة عام 2016 تمثل حوالي 24.3%، إلى نحو 20.8 مليون سيدة عام 2024 تمثل حوالي 63.4%. هذا وتشير معادلة الاتجاه العام بجدول (4) وشكل (2) إلي زيادة عدد النساء زيادة سنوية معنوية إحصائياً بلغت نحو 2 مليون سيدة بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 14.6%.

جدول (3) تطور عدد النساء اللاتي يمتلكون حساب معاملات مالية بالمليون سيدة خلال الفترة (2016 – 2024).

السنة	عدد النساء فوق 16 عام	عدد النساء اللاتي يمتلكون ويستخدمون حساب معاملات مالية*	الأهمية النسبية (%)
2016	24.28	5.9	24.3
2017	25.18	7.1	28.2
2018	19.14	8.5	44.4
2019	28.88	13.4	46.4
2020	28.49	14.3	50.2
2021	27.78	16	57.6
2022	30.65	18.3	59.7
2023	32.02	20.3	63.4
2024	32.81	20.8	63.4
المتوسط	27.69	13.8	48.6

* النساء فوق 16 عام يمتلكون حسابات بالبنوك والبريد، ومحافظ الهاتف المحمول، والبطاقات مسبقة الدفع.

المصدر: البنك المركزي المصري، تطور مؤشرات الشمول المالي، يونيو 2024.

جدول (4) معادلات الاتجاه العام لتطور عدد النساء اللاتي يمتلكون حساب معاملات مالية.

المتغير	معامل الانحدار (b)	t	R^2	المتوسط السنوى	معدل التغير السنوي * (%)
عدد النساء فوق 16 عام	1.27	3.73	0.66	27.7	%4.6
عدد النساء الذين يمتلكون حساب معاملات مالية	2.02	13.3	0.97	13.8	%14.6

* معدل التغير السنوي = قيمة ب ÷ المتوسط × 100.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (3).

شكل (2) عدد النساء 16 سنة فأكثر والنساء اللاتي يمتلكون ويستخدمون حساب معاملات مالية بالمليون نسمة خلال الفترة (2016 – 2024).

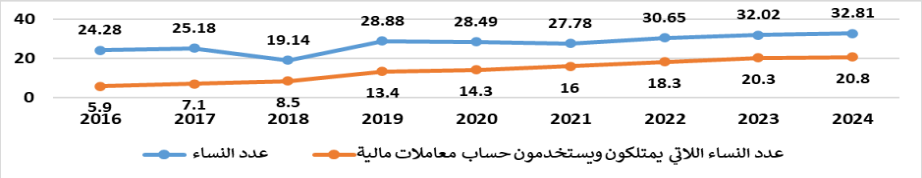

المصدر: بيانات جدول (3).

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

ت- تطور نسبة الشمول المالي للشباب:

توضح بيانات جدول (5) إلى ارتفاع عدد الشباب الذين يملكون حسابات مالية خلال الفترة (2020 – 2024)، من نحو 12.7 مليون شاب عام 2020 تمثل حوالي 36.3%، إلى نحو 19.2 مليون شاب عام 2024 تمثل حوالي 51.7%. هذا وتشير معادلة الاتجاه العام بجدول (6) وشكل (3) إلي زيادة عدد الشباب زيادة سنوية معنوية إحصائياً بلغت حوالي 1.65 مليون شاب بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 10.2%.

جدول (5) تطور عدد الشباب الذين يمتلكون حساب معاملات مالية بالمليون شاب خلال الفترة (2020 – 2024).

السنة	عدد الشباب فوق 16 عام	عدد الشباب الذين يمتلكون ويستخدمون حساب معاملات مالية*	الأهمية النسبية (%)
2020	34.99	12.7	36.3
2021	36.02	14.3	39.7
2022	36.05	16.8	46.6
2023	36.55	17.8	48.7
2024	37.14	19.2	51.7
المتوسط	36.15	16.16	44.6

* الشباب البالغ أعمارهم 16: 35 سنة يمتلكون حسابات بالبنوك والبريد، ومحافظ الهاتف المحمول، والبطاقات مسبقة الدفع.

المصدر: البنك المركزي المصري، تطور مؤشرات الشمول المالي، يونيو 2024.

جدول (6) معادلات الاتجاه العام لتطور عدد المواطنين الذين يمتلكون حساب معاملات مالية.

المتغير	معامل الانحدار (b)	t	R^2	المتوسط السنوى	معدل التغير السنوي (%) *
عدد النساء فوق 16 عام	0.48	6.24	0.92	36.15	%1.3
عدد النساء الذين يمتلكون حساب معاملات مالية	1.65	12.2	0.98	16.16	%10.2

* معدل التغير السنوي = قيمة ب ÷ المتوسط × 100.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (5).

شكل (3) عدد الشباب 16 سنة فأكثر الذين يمتلكون ويستخدمون حساب معاملات مالية بالمليون شاب خلال الفترة (2020 – 2024).

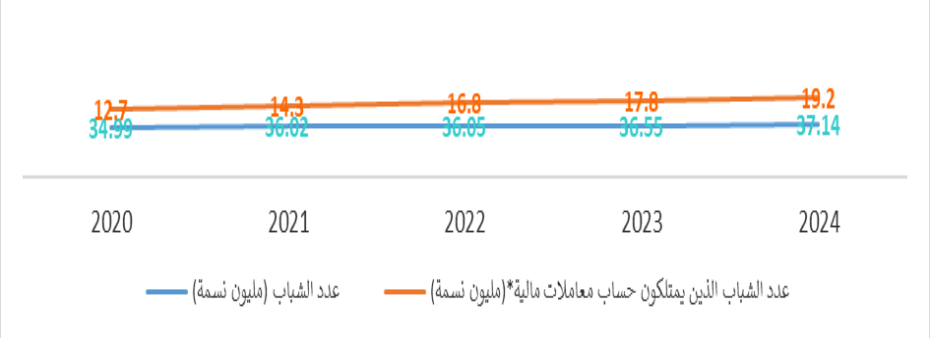

المصدر: بيانات جدول (5).

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

ومما سبق يتبين أن الشمول المالي قد حقق بعض أهدافه في زيادة عدد المستخدمين وأيضاً زيادة الفئات المهمشة، حيث يمثل معدل نمو السيدات داخل دائرة الشمول المالي أعلي معدل نمو سنوي مقارنة بمعدل نمو إجمالي المواطنين والشباب. وهو ما يؤكد مسار الشمول المالي في طريقه الصحيح وأن الإجراءات المتخذة لدعمه جادة وذو أثر واضح. ومن هنا كان لابد من دراسة جانب الطلب للتحول للشمول المالي من خلال عينة ميدانية تضم إحدي محافظات الوجه القبلي وهي محافظة سوهاج وأخري لمحافظات الوجه البحري وهي محافظة الشرقية.

ثانياً: تحليل جانب الطلب للشمول المالي في مصر:

1- وصف عينة البحث والخصائص الاجتماعية بمحافظتي سوهاج والشرقية:

أعتمد البحث على عينة عمدية عشوائية، حيث تم أختيار عينة من المزارعين الحائزين لحيازات زراعية من محافظتي سوهاج والشرقية لتمثل محافظات الجمهورية بطريقة عمدية، يمثلان الوجه القبلى والبحرى. وتم اختيار مركزين من كل محافظة، واختيار قريتين من كل مركز اختياراً عشوائياً، هذا وتم أخذ 40 مفردة من كل قرية بطريقة عشوائية من واقع سجل 2 خدمات بالجمعيات، لتمثل 30 مفردة من بين الحيازات للرجال، 10 مفردة من حيازات النساء المحيازات بواقع 10 مفردات لكل قرية. وتم تقسيم الحيازات لتشمل 10 مفردات للفئة من فدان لأقل من ثلاثة فدان من كل قرية، وخمس مفردات للفئات من ثلاثة فدان لأقل من سبعة فدان، وكذلك خمس مفردات للفئات من سبعة فدان فأكثر، وبذلك بلغ إجمالى العينة نحو 320 مفردة على مستوى قرى الدراسة الثمانية بمحافظتي الدراسة كما هو موضح من جدول (7).

جدول (7) التركيب الاجتماعي والفئات الحيازية لعينة البحث بمحافظتي سوهاج والشرقية.

البيـــــان		مفردات العينة		الإجمالي	الفئات الحيازية			
		ذكور	إناث		أقل من فدان	فدان – أقل من 3 فدان	3 فدان – أقل من 7 فدان	7 فدان فأكثر
محافظة سوهاج								
مركز طهطا	قرية شطورة	30	10	40	20	10	5	5
	قرية الصوامعة	30	10	40	20	10	5	5
مركز جهينة	قرية عنيبس	30	10	40	20	10	5	5
	قرية الطليحات	30	10	40	20	10	5	5
إجمالي محافظة سوهاج		120	40	160	80	40	20	20
محافظة الشرقية								
مركز الإبراهيمية	قرية تل محمد	30	10	40	20	10	5	5
	قرية كفر الشرفا	30	10	40	20	10	5	5
مركز كفر صقر	قرية الحوامدة	30	10	40	20	10	5	5
	قرية كفر حماد	30	10	40	20	10	5	5
إجمالي محافظة الشرقية		120	40	160	80	40	20	20
إجمالي العينة		240	80	320	160	80	40	40

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاصة بعينة البحث عام 2024.

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

ونظراً لأن الشمول المالي مازال من الموضوعات التي يصعب قياس مردودها اقتصادياً قياساً دقيقاً، فكان الوسيلة للتفاعل هو تقدير الوعي بالشمول المالي من خلال تقدير أثر كارت الفلاح وكارت ميزة كأحد أدوات الشمول المالي بالريف المصري، ودوره في التمويل ودعم الريفيين.

توزيع العينة حسب الفئات العمرية:

من جدول (8) يتبين أن الفئات العمرية والتمثيل العمري لعينة البحث، حيث أن الفئة العمرية (من 36 - 50 عاماً) مثلت نحو 200 مفردة تمثل حوالي 62.5% من إجمالي العينة البالغ نحو 320 مفردة، مثلت مفردات محافظة سوهاج نحو 104 مفردة تمثل حوالي 65% من إجمالي عينة المحافظة، بينما مثلت مفردات محافظة الشرقية نحو 96 مفردة تمثل حوالي 60% من إجمالي عينة المحافظة. أي السن الناضجة المفكرة والواجب أن تكون سن التفكير العالي نحو موضوع اقتصادي هام مثل الشمول المالي. تلتها في ذلك الفئات العمرية (أكثر من 50 عاماً)، (من 22-35 عاماً)، (من 19- 22 عاماً) بأهمية نسبية حوالي 21.9%، 12.5%، 3.1% من إجمالي العينة على الترتيب.

جدول (8) التوزيع العددى والنسبى للعينة حسب الفئات العمرية.

الفئة العمرية (سنة)	(19- 22)		(22- 35)		(36- 50)		(أكثر من 50)		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محافظة سوهاج	4	2.5	21	13.1	104	65	31	19.4	160	100
محافظة الشرقية	6	3.7	19	11.9	96	60	39	24.4	160	100
جملة العينة	10	3.1	40	12.5	200	62.5	70	21.9	320	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

توزيع العينة حسب المستوي التعليمى:

من استقراء بيانات جدول (9) يتبين مستوى التعليم، حيث يعتقد أن ارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى ارتفاع مستوى الشمول المالي ومفاهيم تأثيره على السياسة الزراعية، وقد تبين أن نسبة التعليم الجامعي مثلت حوالي 43.8%، من إجمالي العينة، مثلت مفردات محافظة سوهاج حوالي 41.2% من إجمالي عينة المحافظة، بينما مثلت مفردات محافظة الشرقية حوالي 46.2% من إجمالي عينة المحافظة. تلاه في ذلك التعليم المتوسط، وفوق الجامعي، ويقرأ ويكتب، والأمي بإجمالي أهمية نسبية بلغت حوالي 28.8%، 14.4%، 6.9%، 6.3% من إجمالي العينة على الترتيب، وهذا يبين أن مستوى التعليم في إجمالى العينة مرتفع خاصة فى محافظة الشرقية، وقد يرجع ذلك للاهتمام بالتعليم بمحافظة الشرقية عن محافظة سوهاج. ومن المتوقع أن يكون هناك فهم عالي لمعنى الشمول المالي، وتأثيره على السياسات الزراعية والسياسة العامة وعلى حسن التعامل في المعاملات.

جدول (9) التوزيع العددى والنسبى للعينة حسب المستوي التعليمي.

مستوي التعليم	أمي		يقرأ ويكتب		تعليم متوسط		تعليم جامعي		فوق الجامعي		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محافظة سوهاج	15	9.4	12	7.5	45	28.1	66	41.2	22	13.8	160	100
محافظة الشرقية	5	3.1	10	6.3	47	29.4	74	46.2	24	15	160	100
جملة العينة	20	6.3	22	6.9	92	28.8	140	43.8	46	14.4	320	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

2- الخصائص الاقتصادية لعينة الدراسة الميدانية:

نسبة امتلاك الزراع على كارت ميزة من البنك الزراعى المصرى:

أوضحت بيانات جدول (10) أن من يملك كارت ميزة من البنك الزراعى المصرى بلغ نحو 320 مفرده، بنسبة 100% من إجمالي محافظتى العينة. وعدد من تعامل به وتفاعل بالكارت بلغ 300 مفردة بنسبة تمثل 93.7% من إجمالي مفردات العينة. مثلت مفردات محافظة سوهاج نحو 145 مفردة تمثل حوالي 90.6% من إجمالي عينة المحافظة، بينما مثلت مفردات محافظة الشرقية نحو 155 مفردة تمثل حوالي 96.9% من إجمالي عينة المحافظة. مما يوضح أن غالبية أفراد العينة لديها وعي نحو استخدام الكارت، وقد يرجع عدم التعامل بالكارت إلى عدم تفعيل الكارت حتى الآن لوجود بعض مشاكل المواريث من الدرجة الأولى، وعدم الاهتمام من الدرجة الثانية.

جدول (10) مدى حصول الزراع على كارت ميزة من البنك الزراعى المصرى.

البيـــــان	إجمالي من تفاعل بالكارت		إجمالى من لم يفعل الكارت		إجمالى من لدية كارت ميزة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محافظة سوهاج	145	90.6	15	9.4	160	100
محافظة الشرقية	155	96.9	5	3.1	160	100
جملة العينة	300	93.7	20	6.3	320	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

توزيع العينة حسب مستوي دخل الأسرة الشهرى:

يتوقع أن يزيد مستوى الوعي حول الشمول المالي إلى ارتفاع مستوى الدخل للأسرة ومدى الحاجة إلى المعاملات البنكية، بما يعني وجود علاقة طردية، وتبين من جدول (11) أن الفئة (من 1000 إلى أقل من 3000 جنيه شهرياً) هي النسبة الأكثر تمثيلاً في العينة، حيث بلغت نسبتهم حوالي 62.5% من إجمالى العينة، تمثل نسبة محافظة سوهاج حوالي 67.5% من إجمالي عينة المحافظة، بينما مثلت نسبة محافظة الشرقية حوالي 57.5% من إجمالي عينة المحافظة. تلاه في ذلك الفئات الذين دخلهم (أكثر من 6000 جنيه شهرياً)، (من 3000 إلى أقل من 6000 جنيه شهرياً)، (أقل من 1000 جنيه شهرياً) يمثلون نسبة حوالي 18.8%، 15.6%، 3.1% من إجمالى العينة على الترتيب.

جدول (11) التوزيع العددى والنسبى للعينة حسب مستوي دخل الأسرة الشهرى.

مستوى الدخل للأسرة	أقل من 1000 جنيه		من 1000- إلى أقل من 3000 جنيه		من 3000- إلى أقل من 6000 جنيه		6000 جنيه فأكثر		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محافظة سوهاج	6	3.7	108	67.5	22	13.7	24	15	160	100
محافظة الشرقية	4	2.5	92	57.5	28	17.5	36	22.5	160	100
جملة العينة	10	3.1	200	62.5	50	15.6	60	18.8	320	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

توزيع العينة حسب مصادر الدخل:

من استقراء بيانات مصادر دخل العينة تبين من جدول (12) أن حوالي 43.8% من الدخل الأساسي بالعينة من القطاع الخاص، تمثل نسبة محافظة سوهاج حوالي 42.5% من

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

إجمالي عينة المحافظة، بينما مثلت نسبة محافظة الشرقية حوالي 45% من إجمالي عينة المحافظة. وجاء بعدها القطاع الحكومي، والقطاع الحكومي والخاص بإجمالي أهمية نسبية بلغت حوالي 37.5%، 18.7% من إجمالي العينة على الترتيب. مما يوضح أنه يمكنهم فتح حسابات بنكية لتوفير الدخول الحكومية والخاصة بصفة مستمرة وعلى درجة من الاستقرارية العالية.

جدول (12) الأهمية النسبية لتوزيع العينة حسب مصادر الدخل.

مصادر الدخل الرئيسية للأسرة	حكومي		خاص		حكومي وخاص		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محافظة سوهاج	64	40	68	42.5	28	17.5	160	100
محافظة الشرقية	56	35	72	45	32	20	160	100
جملة العينة	120	37.5	140	43.7	60	18.7	320	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

ملكية الحسابات البنكية لأفراد العينة:

باستقراء بيانات جدول (13) والذي يبين ملكية الحسابات لدى البنوك المختلفة، أوضح أن حوالي 65.6% من إجمالى مفردات العينة لديهم حسابات بنكية في البنوك، أي قرابة ثلثي مفردات العينة لديهم حسابات بنكية وهذا يدل على وجود وعي جيد نحو الشمول المالي وإن كان يحتاج إلى زيادته، تمثل نسبة محافظة سوهاج حوالي 61.3% من إجمالي عينة المحافظة، بينما مثلت نسبة محافظة الشرقية حوالي 70% من إجمالي عينة المحافظة. بينما أوضح حوالي 34.4% أى حوالي ثلث إجمالى العينة تقريباً ليس لديه حسابات بنكية، ولكن بصفتهم مزارعين فهم معهم كارت ميزة للتعاملات مع الجمعية ويمكن أن يتحول العمل بها كحسابات بنكية في البنك الزراعي المصري.

جدول (13) الأهمية النسبية لملكية الحسابات البنكية لأفراد العينة.

ملكية حساب	نعم		لا		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محافظة سوهاج	98	61.3	62	38.7	160	100
محافظة الشرقية	112	70	48	30	160	100
جملة العينة	210	65.6	110	34.4	320	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

توزيع تكرارات العينة على مختلف الجهات البنكية:

من استقراء بيانات جدول (14) يتبين أن البنك الأهلي المصري كان من أهم البنوك استحواذاً على وجود الحسابات البنكية للمجموعة التي تمتلك حساباً بنكياً والذي بلغ عددها 210 مفردة من إجمالي المفردات للعينة، حيث بلغت نسبتهم حوالي 38% من إجمالي من لديهم حسابات بنكية، تمثل نسبة محافظة سوهاج حوالي 35.6% من إجمالي من يمتلك حسابات بنكية بعينة المحافظة، بينما مثلت نسبة محافظة الشرقية حوالي 40.4% من إجمالي من يمتلك حسابات بنكية بعينة المحافظة. تلاه في ذلك مكتب البريد، ثم البنك الزراعي المصرى، ثم بنك القاهرة وبنك مصر بنسب 28.6%، 14.3%، 9.5%، 9.5% ممن لديهم حسابات بنكية بعينة البحث على الترتيب، ولم تحظى البنوك الأخرى بأي مفردات لها حساباً بنكياً به من عينة البحث.

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

جدول (14) الأهمية النسبية لعدد الحسابات البنكية بعينة الدراسة الميدانية على مختلف الجهات البنكية.

الجهات البنكية	البنك الأهلي المصري		بنك القاهرة		بنك مصر		البنك الزراعي المصري		مكتب البريد		الإجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
محافظة سوهاج	36	35.6	12	11.9	9	8.9	20	19.8	24	23.8	101	100
محافظة الشرقية	44	40.4	8	7.3	11	10.1	10	9.2	36	33.0	109	100
جملة العينة	80	38.1	20	9.5	20	9.5	30	14.3	60	28.6	210	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

3- مصادر المعلومات عن الخدمات والمنتجات المالية (الشمول المالي):

يتضح من بيانات جدول (15) أن حوالى 28% من إجمالي من لديهم حسابات بنكية البالغ نحو 210 مفردة من مفردات العينة، وحوالى 18% من إجمالى التكرارات أنهم حصلوا على المعلومات عن الخدمات والمنتجات المالية من مندوبى المبيعات، وجاءت فروع البنك والمؤسسات المالية، والإنترنت ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، والبيانات المالية المنشورة في الصحف والمجلات، الأصدقاء والأقارب، مصادر أخرى (ممثلة في الجهات الحكومية المختلفة)، تمثل حوالى 19%، 14.3%، 11.9%، 8.6%، 76.2% من إجمالي من لديهم حسابات بنكية، وتمثل حوالى 12%، 9%، 7.5%، 5.4%، 48.1% من إجمالي التكرارات للمصادر على الترتيب. هذه هي مصادر المعرفة البنكية لمنتجات البنوك والشمول المالي لمفردات عينة البحث وتبين الوعي الفعلي لمصادر المعلومات المالية.

جدول (15) مصادر المعلومات عن الخدمات والمنتجات المالية (الشمول المالي).

المصادر	عدد التكرارات	% من إجمالى التكرارات	% من لديهم حسابات بنكية
فروع البنوك والمؤسسات المالية	40	12.01	19
الإنترنت ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة	30	9.01	14.3
مندوبي المبيعات	60	18.02	28.6
البيانات المالية المنشورة في الصحف والمجلات	25	7.51	11.9
من الأصدقاء والأقارب	18	5.41	8.6
مصادرأخرى (الجهات الحكومية)	160	48.05	76.2
إجمالي التكرارات	333	100.00	-
إجمالى من لديهم حسابات بنكية	210	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

4- التحول المالي من التعامل النقدي المباشر إلى النظام النقدي المصرفي:

عن الاعتقاد بأن الشمول المالي والذي يعني التحول المالي من التعامل النقدي المباشر إلى النظام النقدي المصرفي، أي التعامل عن طريق البنوك والمؤسسات المالية بعمل حسابات وتحويلات بنكية وشيكات ونظم مصرفية وكروت سحب ووسائل الدفع الإلكتروني يعمل على زيادة الشمول المالي والاستقرار المالي، يوضح جدول (16) أن حوالي 78.1% من إجمالى العينة يوافق على هذا الاعتقاد، تمثل نسبة محافظة سوهاج حوالي 68.7% من إجمالي عينة المحافظة، بينما مثلت نسبة محافظة الشرقية حوالي 87.5% من إجمالي عينة المحافظة. في حين أن حوالي 21.9% من إجمالى عينة البحث لم يوافقوا على هذا الاعتقاد

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

ويرون غير ذلك. مما يوضح أهمية التحول النقدى المصرفى وزيادة الشمول والاستقرار المالي.

جدول (16) الأهمية النسبية للتحول المالي من التعامل النقدي المباشر إلى النظام النقدي المصرفي.

التحول المالى	نعم		لا		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محافظة سوهاج	110	68.7	50	31.2	160	100
محافظة الشرقية	140	87.5	20	12.5	160	100
جملة العينة	250	78.1	70	21.9	320	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

أسباب الاعتقاد للتحول المالي من التعامل النقدي المباشر إلى النظام النقدي المصرفي:

حول أسباب التحول المالي من التعامل النقدي المباشر إلى النظام النقدي المصرفي، يوضح جدول (17) أن حوالي 72% ممن يعتقدون بأن التحول المالي من التعامل النقدي المباشر إلى النظام النقدي المصرفي والتي بلغت نحو 250 مفردة من مفردات العينة، وحوالي 45% من إجمالى التكرارات يحقق توازن مالي بأسعار منخفضة ومستقرة، وأن حوالي 48%، 40% من إجمالى ممن يعتقدون، وحوالي 30%، 25% من إجمالى التكرارات، أقروا بأن الصمانات كانت أيسر وأسهل، ويساعد على الاستثمار والتنمية على الترتيب.

جدول (17) الأهمية النسبية لأسباب الاعتقاد بالتحول المالي من التعامل النقدي المباشر إلى النظام النقدي المصرفي.

أسباب الاعتقاد	التكرار	% من إجمالى التكرارات	% ممن يعتقدون
يحقق توازن مالي بأسعار منخفضة ومستقرة	180	45	72
الضمانات أيسر وأسهل	120	30	48
يساعد على الدفع بعجلة الاستثمار والتنمية	100	25	40
إجمالي التكرارات	400	100	-
إجمالى من يعتقدون بالتحول المالي	250	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

أسباب عدم الاعتقاد للتحول المالي من التعامل النقدي المباشر إلى النظام النقدي المصرفي:

يتضح من بيانات جدول (18) أسباب عدم الاعتقاد للتحول المالي من التعامل النقدي المباشر إلى النظام النقدي المصرفي وأنه غير مناسب، تتمثل فى الخوف من الاقتراض بصفة عامة، التحكم في إدارة المصروفات، عدم توافر البنية التحتية المناسبة لتطبيق النظام، معظم أفراد الشعب غير مؤهلين لتطبيق هذه الأنظمة التي تحتاج إلي تقدم تكنولوجي وتعليم عالي والأمر مازال في الريف نسبة من الأمية والتعليم منخفض، أن البنوك نفسها غير مؤهله لتوفير وسائل الدفع غير النقدي بسهوله وطول الوقت اللازم للتأهل، وذلك بنسب تمثل حوالى 100%، 92.8%، 87.1%، 71.4%، 42.9% من إجمالي ممن لا يعتقدون بالتحول المالي من التعامل النقدي المباشر إلى النظام النقدي المصرفي البالغ نحو 70 مفردة من مفردات

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

العينة، وتمثل حوالى 25.4%، 23.6%، 22.1%، 18.2%، 10.9% من إجمالي التكرارات على الترتيب.

جدول (18) الأهمية النسبية لأسباب عدم الاعتقاد التحول المالي من التعامل النقدي المباشر إلى النقدي المصرفي.

أسباب عدم الاعتقاد	التكرار	% من إجمالى التكرارات	% ممن لا يعتقدون
الخوف من الاقتراض بصفة عامة.	70	25.36	100
التحكم في إدارة المصروفات.	65	23.55	92.8
عدم توافر البنية التحتية المناسبة لتطبيق النظام.	61	22.10	87.1
معظم أفراد الشعب غير مؤهلين لتطبيق هذه الأنظمة الإلكترونية.	50	18.12	71.4
البنوك غير مؤهلة لتطبيق النظام.	30	10.87	42.9
إجمالي التكرارات	276	100.00	-
إجمالى من لا يعتقدون بالتحول المالي	70	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

5- الشمول المالي والمشروعات الزراعية الريفية:

من استقراء بيانات جدول (19) والذي يبين مدى اعتقاد المبحوثين في أن نظام الشمول المالي يزيد من المشروعات بالقرية المصرية، أوضح حوالي 75% من جملة العينة بأن الشمول المالي يزيد من تنفيذ المشروعات الريفية، تمثل نسبة محافظة سوهاج حوالي 67.5% من إجمالي عينة المحافظة، بينما مثلت نسبة محافظة الشرقية حوالي 82.5% من إجمالي عينة المحافظة.

جدول (19) الأهمية النسبية للشمول المالي وزيادت المشروعات الزراعية الريفية.

زيادة المشروعات	نعم		لا		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محافظة سوهاج	108	67.5	52	32.5	160	100
محافظة الشرقية	132	82.5	28	17.5	160	100
جملة العينة	240	75	80	25	320	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

وتبين من جدول (20) تكرارات إجمالى أفراد العينة ممن اعتقدوا أن الشمول المالي سوف يزيد من المشروعات الريفية أن أسباب ذلك قد ترجع إلى ضعف المعرفة بالنسبة لمتطلبات الاقراض، فإن الشمول المالي سوف يجد أرضية خصبة ويؤدي لزيادة المشروعات الريفية، وكان هذا هو رأي 102 مفرده ممثله حوالى 47% من إجمالى المعتقدون والبالغ عددهم 240 مفردة، وتمثل حوالى 35.4% من إجمالى التكرارات، تلاه في ذلك الخوف من مشاكل الإقراض والاقتراض وتعدد الإجراءات والخوف من مشاكل عدم السداد، لا توجد مشروعات صغيرة طموحه جديدة في فكر الريفيين، صعوب تسويق كثير من المنتجات الريفية بنسب 36.7%، 22.5%، 18.7% من إجمالى المعتقدون بذلك، وبنسب 30.2%، 18.8%، 15.6% من جملة التكرارات على الترتيب. كما يوضح جدول (21) أسباب عدم اعتقاد أن الشمول المالي يؤدي لإمكانية زيادة المشروعات الريفية بالريف، عدم الاعتقاد أن

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

العاملين بالمجال الزراعي ليس معتمدين على هذه الأنظمة، وأن انخفاض مستوى التعليم عند كثير من العاملين في المجال الزراعي سبباً في تكوين هذا الاعتقاد، بنسب تمثل حوالي 100%، 93.7% ممن لا يعتقدون والبالغ عددهم نحو 80 مفردة، وحوالي 51.6%، 48.4% من إجمالي تكرارات العينة على الترتيب، وربما يكون ذلك مثبطاً للتنمية وانتشار الشمول المالي في الريف.

جدول (20) أسباب أن الشمول المالي يزيد من تنفيذ المشروعات الزراعية الريفية.

أسباب الاعتقاد	التكرار	% من إجمالى التكرارات	% ممن يعتقدون
ضعف المعرفة بالنسبة لمتطلبات الاقراض.	102	35.4	46.7
الخوف من مشاكل الإقراض والاقتراض وتعدد الإجراءات وعدم السداد.	87	30.2	36.3
لا توجد مشروعات صغيرة طموحة جديدة في فكر الريفيين.	54	18.8	22.5
صعوبة تسويق كثير من المنتجات الصغيرة.	45	15.6	18.7
إجمالي التكرارات	288	100.0	-
إجمالى من يعتقدون بزيادة المشروعات	240	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

جدول (21) أسباب عدم اعتقاد أن الشمول المالي يؤدي لإمكانية زيادة المشروعات الريفية.

أسباب عدم الاعتقاد	التكرار	% من إجمالى التكرارات	% ممن لا يعتقدون
عدم اعتماد العاملين في المجال الزراعي على مثل هذه الأنظمة	80	51.61	100
انخفاض مستوي التعليم لكثير من العاملين في المجال الزراعي	75	48.39	93.7
إجمالي التكرارات	155	100.00	-
إجمالى من لا يعتقدون بزيادة المشروعات	80	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

6- الشمول المالي وأثره على الفساد الإداري:

عن اعتقاد أن الشمول المالي من الممكن أن يقلل من الفساد الإداري توضح بيانات جداول (22)، أن نحو 220 مفردة من العينة ممثلة حوالي 68.75% من إجمالى العينة، أن الشمول المالي سوف يقلل من الفساد الإداري، تمثل نسبة محافظة سوهاج حوالي 65.6% من إجمالي عينة المحافظة، بينما مثلت نسبة محافظة الشرقية حوالي 71.9% من إجمالي عينة المحافظة. ويتضح من بيانات جدول (23) الاعتقاد بأن الشمول المالى يقلل الفساد يرجع إلي الأسباب التالية: الحد من الرشوة في العمل الإداري، تخفيض معدل الروتين الوظيفي، توافر المعلومات عن الأوضاع المالية لمعظم أفراد المجتمع مما يساعد على دراسة الأوضاع التمويلية لأفراد المجتمع، وزيادة الشفافية، والحد من التعاملات الشخصية والمبالغة التي تصل إلى التزوير في تقدير حجم الوضع المالي للعميل تمثل حوالى 90.9%، 68.2%، 54.6%، 45.5%، 31.8% من إجمالى المعتقدون، وحوالى 31.3%، 23.4%، 18.8%، 15.6%، 10.9% من إجمالي تكرارات العينة على الترتيب. في حين يرى نحو 100 مفرده منهم تمثل حوالي 31.25% من جملة العينة أن الشمول لن يقلل من الفساد الإداري. ويتضح

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

من جدول (24) أسباب أن الشمول المالى لن يؤثر فى الفساد الإداري وذلك لنقص في الوعي نحو الشمول المالي، وضعف في مستوى الإرشاد المالي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وعدم النزاهة والأمانة لبعض العاملين، وعدم توافر التكنولوجيا الحديثة التي تتماشى مع متطلبات الشمول المالي، وذلك بأهمية نسبية تمثل حوالي 100%، 80%، 75%، 70%، 72%، 55% من إجمالى ممن اعتقدوا أنه لا يؤثر، وحوالي 21.7%، 17.3%، 16.2%، 15.2%، 15.6%، 14.1% من إجمالي تكرارات العينة على الترتيب.

جدول (22) مدى اعتقاد أن الشمول المالي سوف يقلل من الفساد الإداري في المجتمع.

الفساد الإدارى	نعم		لا		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محافظة سوهاج	105	65.6	60	37.5	160	100
محافظة الشرقية	115	71.9	45	28.1	160	100
جملة العينة	220	68.7	100	31.3	320	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

جدول (23) أسباب أن الشمول المالى يقلل من الفساد الإداري في المجتمع.

الأسباب	التكرار	% من إجمالي التكرارات	%ممن اعتقدوا أنه يقلل
الحد من رشاوي العمل الإداري.	200	31.25	90.91
تخفيض معدل الروتين الوظيفي.	150	23.44	68.18
توافر المعلومات المالية لمعظم أفراد المجتمع.	120	18.75	54.55
زيادة الشفافية.	100	15.63	45.45
الحد من التعاملات الشخصية والمبالغة فية.	70	10.94	31.82
إجمالي التكرارات	640	100.00	-
إجمالى من اعتقدوا أنه يقلل	220	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

جدول (24) أسباب أن الشمول المالى لن يؤثر فى الفساد الإداري في المجتمع.

الأسباب	التكرار	% من إجمالي التكرارات	% ممن اعتقدوا أنه لا يؤثر
نقص الوعي نحو الشمول المالي	100	21.65	100.00
ضعف مستوي الإرشاد المالي	80	17.32	80.00
انخفاض في مبادئ تطبيق الشمول المالي	75	16.23	75.00
انخفاض دخول الأفراد خاصة الزراعيين مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى	70	15.15	70.00
عدم توافر النزاهة والأمانة لبعض العاملين	72	15.58	72.00
عدم توافر التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على الحد من الفساد الإداري	65	14.07	65.00
إجمالي التكرارات	137	100.00	-
إجمالى من اعتقدوا أنه لن يؤثر	100	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

7- الإجراءات التي يجب أن تقدمها البنوك لنجاح منظومة الشمول المالي:

عن الإجراءات التي يجب أن تقدمها البنوك للإنضمام إلى منظومة الشمول المالي بعينه البحث يتبين من جدول (25) أن نحو 240 مفردة يمثلون نسبة حوالى 75% من جملة العينة البالغة نحو 320 مفردة، وحوالى 30% من إجمالي التكرارات يرون أن توفير البنية التحتية للبنك سوف يوفر ضمانات لازمه لنجاح الشمول المالي، فى حين يرى نحو 200 مفردة يمثلون نسبة حوالى 62.5% من جملة العينة، وحوالى 25% من إجمالي التكرارات ضرورة توافر النزاهة والأمانة للعاملين بالقطاع ومحاولة القضاء على الفساد الإداري، يعد من أهم ضمانات نجاح الشمول المالي، ويرى نحو 235 مفردة يمثلون نسبة حوالى 73.4% من جملة العينة، وحوالى 29% من إجمالي التكرارات أن تأهيل العاملين بالبنوك وتوفير التكنولوجيا الحديثة، بينما يرى نحو 125 مفردة يمثلون نسبة حوالى 39.1% جملة العينة، وحوالى 16% من إجمالي التكرارات ضررة معالجة الأعطال والأخطاء التي تحدث في تقديم الخدمات في الوقت الحالي لتجنب حدوث فشل النظام عند تطبيقه.

جدول (25) الأهمية النسبية لتكرارات الإجراءات والحوافز التي يجب أن يقدمها البنك المركزي.

الإجراءات والمتطلبات	التكرار	% من إجمالي التكرارات	% من إجمالي العينة
توفير البنية التحتية للبنوك التي سوف تعمل بالمنظومة	240	30.00	75
توافر النزاهة والأمانة للعاملين بالقطاع ومحاولة القضاء على الفساد	200	25.00	62.5
تأهيل العاملين بالبنوك وتوفير التكنولوجيا الحديثة.	235	29.37	73.4
معالجة الأعطال والأخطاء التي تحدث في تقديم الخدمات في الوقت الحالي لتجنب حدوث فشل النظام عند تطبيقه.	125	15.63	39.1
إجمالي التكرارات	800	100.00	-
جملة العينة	320	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

8- الشمول المالي والتنمية في المجتمع الريفي:

حول الاعتقاد بأن الشمول المالي سوف يساعد على تحقيق تنمية في المجتمع الريفي، يوضحه اللقاء الريفى السريع. R.R.A، وجدول (26) ، أفاد نحو 260 مفردة تمثل حوالي 81.3% من إجمالى العينة بأن ذلك صحيح، تمثل نسبة محافظة سوهاج حوالي 79.4% من إجمالي عينة المحافظة، بينما مثلت نسبة محافظة الشرقية حوالي 83.1% من إجمالي عينة المحافظة. في الوقت الذي نفى فيه نحو 60 مفردة تمثل حوالي 18.7% من إجمالى عينة البحث صحة هذا. ويوضح جدول (27) الاعتقاد بأن الشمول المالي يتيح تحسن ويساعد في إحداث تنمية في المجتمع الريفي للأسباب التالية: أن الشمول المالي يتيح لأفراد المجتمع والفقراء منهم على الأخص إمكانية الحصول على قرض تنموي بسعر فائدة منخفض وبشروط ميسرة، بأهمية نسبية حوالى 96.2% من إجمالى من اعتقدوا بأن الشمول المالي سوف يساعد على تحقيق تنمية في المجتمع الريفي، البالغ عددهم نحو 260 مفردة، وحوالى 25.1% من إجمالي التكرارات، تلاها زيادة المدخرات، وبالتالي الاستثمار وفرص الاستثمار، زيادة الوعي الإنتاجي والاستثماري وسهولة التمويل والتسويق للمنتجات الريفية، تقليص القطاع التمويلي غير الرسمي مرتفع التكاليف لعدم قدرته على المنافسة، الأسباب

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

السابقة كلها هي ما يمكن حدوثها في الشمول المالي لإحداث تنمية في المجتمع الريفي بأهمية نسبية حوالى 86.5%، 80.8%، 69.2%، 50% من إجمالى ممن اعتقدوا بأن الشمول المالى يساعد على تحقيق تنمية فى المجتمع الريفى، وحوالى 22.6%، 21.1%، 18.1%، 13.1% من إجمالي التكرارات على الترتيب، الأمر الذي يتبين معه وجود وعي لدى مفردات عينة البحث نحو فوائد وأسباب وآراء الأفراد والمجتمع، حول ما يمكن أن يؤثر فيه وبه الشمول المالي على المجتمع وأن هناك وعي ناجحاً وواضحاً.

وباستقراء بيانات جدول (28) يتضح أن نحو 55 مفرده تمثل حوالى 91.7% من إجمالى من أعتقدوا بأنه يساعد على تحقيق تنمية في المجتمع الريفي والبالغ عددهم نحو 60 مفردة، وحوالى 78.6% من إجمالى التكرارات أن الشمول المالي لن يحدث تنمية لعدم وجود الثقة الكافية بين العاملين في القطاع الزراعي والفقراء والمؤسسات البنكية والحكومية، بينما أوضح نحو 15 مفردة تمثل حوالى 25% من إجمالى عدد من أعتقدوا، وحوالى 21.4% من إجمالى التكرارات أن انخفاض مستوى المعرفة بالتكنولوجيا الحديثة، كان أحد أسببا عدم تحقيق التنمية في المجتمع الريفي.

جدول (26) الأهمية النسبية للاعتقاد في أن تطبيق الشمول المالي سوف يساعد على إحداث تنمية في المجتمع الريفي.

إحداث التنمية	نعم		لا		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محافظة سوهاج	127	79.4	33	20.6	160	100
محافظة الشرقية	133	83.1	27	16.9	160	100
جملة العينة	260	81.3	60	18.7	320	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

جدول (27) أسباب الاعتقاد بأن الشمول المالي سوف يساعد على تحقيق تنمية في المجتمع الريفي.

أسباب الاعتقاد	التكرار	% من إجمالي التكرارات	% من اعتقدوا بأنه يساعد
يتيح لأفراد المجتمع والفقراء منهم على الأخص إمكانية الحصول على قرض تنموي وبسعر منخفض وبشروط ميسرة	250	25.13	96.15
زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمار وفرص الاستثمار	225	22.61	86.54
زيادة الوعي الإنتاجي والاستثماري وسهولة التمويل والتسويق للمنتجات الريفية	210	21.10	80.77
تقليص القطاع التمويلي غير الرسمي مرتفع التكاليف لعدم قدرته على المنافسة	180	18.09	69.23
كل ما سبق	130	13.07	50
إجمالي التكرارات	995	100.00	-
إجمالى من اعتقدوا بأن الشمول المالي سوف يساعد	260	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

جدول (28) أسباب الاعتقاد بأن الشمول المالي لن يساعد على تحقيق تنمية في المجتمع الريفي.

أسباب عدم الاعتقاد	التكرار	% من إجمالي التكرارات	% من يعتقدوا بأنه لم يساعد
إنعدام الثقة بين العاملين في القطاع الزراعي والمؤسسات البنكية والحكومية	55	78.57	91.66
انخفاض مستوى المعرفة بالتكنولوجيا الحديثة	15	21.43	25
إجمالي التكرارات	70	100.00	-
إجمالي من يعتقدوا بأن الشمول المالي لن يساعد	60	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

9- الشمول المالي والوعي الاقتصادي:

وعن التوقع في أن الشمول المالي والتحول من النظام النقدي المباشر إلى النظام النقدي المصرفى سوف يساعد في إحداث وعي اقتصادي خصوصاً بين الشباب والمرأة الريفية والفقراء بعينة البحث، تبين من بيانات جدول (29) أن حوالي 90.6% من إجمالى العينة يوافق على ذلك، تمثل محافظة سوهاج حوالي 87.5% من إجمالي عينة المحافظة، بينما مثلت محافظة الشرقية حوالي 93.7% من إجمالي عينة المحافظة، ولم يوافق حوالي 9.4% من إجمالي العينة على ذلك.

ويتضح من جدول (30) أن المجتمع الريفي لديه وعي كافي عن مفهوم وأهداف الشمول المالي، تبين أن حوالي 68.7% من إجمالي العينة مساندة لهذه الفكرة وأن الوعي متوافر، في حين رأى حوالي 31.3% من إجمالى العينة أن المجتمع الريفي ليس لديه وعي كافي لفهم الشمول المالي وأهميته. وهو ما يتفق مع البيانات الثانوية في نسبة الشمول المالي والبالغة حوالي 71.5% 2024، أي أن حوالي 19.2 مليون مواطن بنسبة 29% من المجتمع المصري يحتاج إلى الدخول إلى مظلة الشمول المالي ومعرفة أسباب ومعوقات تحقيق الشمول المالي لتلك الفئة.

جدول (29) الأهمية النسبية للتوقع في أن الشمول المالي سيساعد على إحداث وعي اقتصادي.

مساعدة الشمول	نعم		لا		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محافظة سوهاج	140	87.5	20	12.5	160	100
محافظة الشرقية	150	93.7	10	6.2	160	100
جملة العينة	290	90.6	30	9.4	320	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

جدول (30) الأهمية النسبية للتوقع أن المجتمع الريفي لديه وعي كاف عن مفهوم وأهداف الشمول المالي بعينة البحث.

مدى الوعي	نعم		لا		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
محافظة سوهاج	105	65.6	55	34.4	160	100
محافظة الشرقية	115	71.9	45	28.1	160	100
جملة العينة	220	68.7	100	31.3	320	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

10- التحديات التي تواجه الشمول المالي في القطاع الريفي:

للتعرف على أهمية التحديات التي تواجه الشمول المالي في القطاع الريفي والزراعي، والتي توضحها بيانات جدول (31) يتضح أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي في القطاع الريفي من وجهة نظر المبحوثين، حيث كان الخوف من الفقر وأثره السلبي والمضاد لأهداف التنمية المرجوة من الشمول المالي يعد من أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي، حيث مثلت نسبة قبوله لدى مفردات العينة بنسبة حوالي 81.3% من العينة يوافق على هذا الرأي.

جدول (31) التحديات التي تواجه الشمول المالي في القطاع الريفي.

التحديات	التكرار	% من جملة العينة
الخوف من الفقر وأثره السلبي والمضاد لأهداف التنمية المرجوة من الشمول المالي	260	81.3
انخفاض الوعي لدى الريفيين	90	28.1
انقطاع التيار الكهربائي المتكرر	70	21.9
السقوط الدائم في شبكة الإنترنت بل عدم توافرها	120	37.5
عدم توافر ماكينات الصراف الآلي، وكثرة الزحام حالة تواجدها، وكثرة أعطالها	220	68.8
وجود مصروفات إدارية وضريبية مرتبطة بكل عملية يتم إجرائها عن طريق الصراف الآلي	175	54.7
الحاجات المتعددة للأموال النقدية السائلة لإتمام عمليات البيع والشراء للحياة اليومية ومدخلات العمليات الإنتاجية، حيث الطلب على النقود المنشق من الطلب على الخدمات	140	43.8
كثير من المدخلات للعمليات الإنتاجية التنموية الريفية والزراعية يصعب التعامل فيها مع العمل والصرف الآلي، كما أن كثير من العمليات الحياتية في الريف والحضر لا تصلح فيها المعاملات الآلية	130	40.6
كثير من الريفيين لا يعرف القراءة والكتابة بمعني ارتفاع الأمية سوف يعوق عملية الشمول المالي معهم، وانخفاض الوعي مما يؤخر درجات التبني والاستجابة للغير	150	46.9
إن الشمول المالي يتطلب إعادة هيكلة للمؤسسات القائمة بالإضافة إلى الكثير من دوائر الخدمات	140	43.8
القيم السائدة في المجتمع وكثير من الأفكار تحتاج التغير حتى لا تقف عقبة أمام تحقيق الشمول المالي	120	37.5
عدم توافر الثقة لدي كثير من سكان الريف في البنوك وتعاملاتها	100	31.3
ضعف توافر فروع البنوك في القرى والصرافات الآلية	180	56.3
بطء دور الدولة في المساندة للقطاع المالي	90	28.1
انخفاض روح المجازفة أو ما يعرف بالتبني لدى الريفيين للشمول المالي وعدم وجود الإرشاد الريفي	80	25.0
انخفاض مستوي الوعي في مجال الاستثمار والأمور المالية، وضعف الاستثمار في المجال الزراعي	50	15.6
انخفاض مستوي الإعلام	70	21.9
عدم توافر المتخصصين لتوجيه المقترض والمستثمرين نحو المشروعات المناسبة وعدم توافر دراسات جدوى معدة وسليمة في جهات المسئولة في الريف المصري وغياب للخريطة الاستثمارية	95	29.7
الامتناع عن الدخول في مجالات الاستثمار القائم على الاقتراض خوفاً من عدم السداد ومشكلات السداد	85	26.6
عزوف كثير من الريفيين عن التعامل مع المؤسسات التمويلية	92	28.8
البيئة غير مواتية الآن لتنفيذه	75	23.4
إجمالي العينة	320	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

11- أهم المجالات والأنشطة الإنتاجية الصغيرة التي تحتاج للتمويل في القطاع الريفي:

ومن استقراء بيانات جدول (32) يتضح لأهمية النسبية لأهم المجالات والأنشطة الإنتاجية الصغيرة التي تحتاج للتمويل عن طريق الشمول المالي في القطاع الريفي من وجهة نظر المبحوثين، حيث كانت إنتاج اللحوم الحمراء وتسمين العجول البتلو، وإنتاج الألبان، وتربيه الدواجن لإنتاج اللحم والبيض، وإنتاج المربات، وعسل النحل، والتحصينات والأدوية البيطرية للحيوانات، وطرق الري الحديثة، والاستزراع السمكي، والأنشطة الزراعية المتكاملة في الريف لمصانع الأعلاف وخدمات الآلات الزراعية، وأنشطة مرتبطة بالإنتاج الحيواني والداجني مثل معامل الألبان، وغرف التفريخ، ومصنعات اللحوم ...ألخ من الأنشطة. ومنه يتبين أن المجتمع المدروس لديه وعي لتطبيق أهم المجالات والمشروعات والأنشطة الإنتاجية في الريف والتي يتطلبها الريف المصري وترتيب أهمية احتياجاتها في الشمول المالي.

جدول (32) أهم المجالات والأنشطة الإنتاجية الصغيرة التي تحتاج للتمويل في القطاع الريفي.

المجالات	التكرار	% من جملة العينة
إنتاج اللحوم الحمراء وتسمين العجول (البتلو)	170	53.1
إنتاج الألبان "معامل الألبان"	95	29.7
تربية الدواجن لإنتاج اللحم والبيض	120	37.5
إنتاج المربات والمخللات	55	17.2
إنتاج عسل النحل	40	12.5
الأدوية والتحصينات البيطرية للحيوانات	15	4.7
طرق الري الحديث والآلي	52	16.3
الاستزراع السمكي	25	7.8
الأنشطة الزراعية الصناعية المتكاملة داخل الريف المصري كمصانع الأعلاف	85	26.6
خدمات الآلات الزراعية	35	10.9
مشروعات متنوعة معظمها الصغيرة مثل مطاعم – فاكهة – خضروات- سلع جافة	55	17.2
دفع الأجور، ومستلزمات الإنتاج، والأصول الاستثمارية	21	6.6
طلب قروض، وسدادها، والالتزامات الحكومية من مصاريف إدارية وضرائب وخلافه	35	10.9
مشروعات حرفية مثل الأحذية والشنط ...الخ	25	7.8
مشروعات الأدوات المنزلية والكهربائية والمفروشات	30	9.4
مصانع صغيرة للتبخير والتجفيف للنباتات الطبية والعطرية	16	5
إجمالي العينة	320	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

12- العوامل التي تشجع على انتشار الشمول المالي في القطاع الريفي:

وأخيراً تم التعرض للعوامل التي تشجع على انتشار الشمول المالي في القطاع الريفي وعينة البحث، وأوضح جدول (33) أهمية العديد من العوامل التي تشجع على انتشار الشمول المالي في الريف المصري جاءت على رأسها توافر درجة عالية من الأمان في المعاملات المصرفية مثل حفظ الأموال من الضياع والسرقات وسهولة السداد للاقتراض الرسمي بتكرار 200 مفردة، تمثل حوالي 62.5% من إجمالي العينة البالغة نحو 320

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

مفردة. وهكذا أوضح الجدول مجموع الحوافز التي تشجع على انتشار الشمول المالي في القطاع الريفي كما توضحها بيانات نفس الجدول، واللقاء الريفي السريع. وأيضاً منها يمكن التعرف على أن مفردات العينة والمجتمع الريفي لديه وعي كامل حول الحوافز التي يمكن أن تنشط الشمول المالي في الريف المصري.

ومن استخلاص مجمل الآراء واستقراء بيانات الجداول واللقاء الريفى السريع تبين أن المجتمع الريفي لديه وعي بالشمول المالي وأهميته في مساندة القطاع الزراعي، وإحداث تنمية ريفية وزراعية وأنه من الضروري تقييم هذه التجربة وتعميمها، وبالنسبة للزراع ضرورة تفعيل كرت ميزة للفلاح بكل خصائصه البنكية وربط المعاملات الزراعية كلها بالكرت وإحداث تطوير وتعديل دائم ونشر الوعي المالي بين الريفيين، والعمل على التوعية المستمرة والمتابعة للزراعيين والريفيين على أهمية وفوائد الشمول المالي. ويلاحظ أنه يوجد تفوق نسبى لمحافظة الشرقية عن محافظة سوهاج بأهمية الشمول المالى والتحول من النظام النقدى المباشر إلى النظام النقدى المصرفى، وقد يرجع ذلك لاهتمام محافظة الشرقية بالعملية التعليمية لأبنائها ومشاركة المرأة في سوق العمل والحياة العملية وغيرها من العادات والتقاليد المتعلقة بالتطورات التكنولوجية التى قد تزيد من الاستفادة من استخدام الشمول المالى فى تحقيق التنمية الزراعية والريفية.

جدول (33) العوامل التي تشجع على انتشار الشمول المالي في القطاع الريفي

العوامل	التكرار	% من جملة العينة
توافر درجة عالية من الأمان في التعاملات المصرفية المباشر، وحفظ الأموال من الضياع والسرقات، وسهولة السداد للاقتراض الرسمي	200	62.5
وجود حساب بنكي وفيزا	170	53.1
سهولة التعامل وانخفاض تكاليف فتح حساب بنكي	150	46.9
نشر الوعي بأهمية الشمول المالي من خلال عقد ندوات ومؤتمرات وبثها في الوسائل الإعلامية	170	53.1
تحفيز الريفيين بوجه خاص للانضمام لمنظومة الشمول المالي عن طريق القاء الضوء على نماذج من المشاريع ذات العائد المجزي وكيفية تقليل المخاطر	120	37.5
تيسير الحصول على القروض للمشروعات الصغيرة بإجراءات أيسر وسعر فائدة أقل	95	29.7
خلق الثقة بين الجهاز الحكومي المالي (الدولة) وأفراد المجتمع	120	37.5
من أهم المحفزات في القطاع الريفي انخفاض الادخار الزراعي ومن ثم وجود طلب على القرض	110	34.4
إيجاد مساندة شعبية وحكومية للشمول المالي وإعلان أهل الثقة من الدولة ومن رجال الدين بشرعية وسلامة الشمول المالي وعدم مخالفته لأي شريعة سماوية	140	43.8
عرض نماذج من المشروعات الناجحة التي اعتمدت في تمويلها على هذا النظام	140	43.8
إيجاد آليات لتسويق الإنتاج من هذه المشروعات والسعي لفتح الأسواق الجديدة للمشروعات المعنية بالشمول المالي أو توافر الشمول المالي للمشروعات المتاح الطلب السوقي عليها	120	37.5
المتابعة الدورية والفعالة خلال عمر المشروعات الممولة بالاقتراض	160	50.0
ملائمة فترات استرداد القرض مع زمن الحصول على العائد	120	37.5
إعداد دراسات جدوى استرشادية للمشروعات لتنموية الصغيرة التي يحتاج إليها القطاع الريفي حسب إمكانياته وموارده	140	43.8
استنباط أهم الفرص والإمكانيات الاستثمارية لتقليل التمايز المكاني بين الحضر والريف	100	31.3
توفير البنية التحتية اللازمة لخدمة المشروعات التنموية في الريف من كهرباء ..... ألخ	60	18.8
إجمالي العينة	320	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بعينة البحث عام 2024.

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2025, 24 (1): 293- 315
Print: ISSN 1687-1464 Online: ISSN 2735-509

التوصيات:

1. من خلال وسائل الإعلام يجب التوجيه للعمل على زيادة معدل الوعي بالشمول المالى لأفراد المجتمع.
2. تعزيز الإنتشار الجغرافي وخلق بيئة مشجعة من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية للشباب والنساء وخاصة التمويل المتناهي الصغر.
3. إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية وتوسيع نطاقها لتمتد إلى المناطق الريفية.
4. عقد دورات تدريبية على كيفية استخدام وسائل الدفع والتحصيل الإلكتروني لزيادة الوعي بالخدمات المالية المتاحة.

المراجع:

1. البنك المركزي المصري، **تطور مؤشرات الشمول المالي**، يونيو 2024.
2. اللقاء الريفي السريع.
3. الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري www.cenbank.org/cashles
4. غريب الطاوس، دريد حنان، **استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية** – دراسة بعض التجارب العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 15، العدد الأول، 2021.
5. يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب أعطيه، **الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019.

THE ROLE OF FINANCIAL INCLUSION IN ACHIEVING AGRICULTURAL DEVELOPMENT GOALS

Prof. Mohamed Abdel Hafiz **Dr. Mohamed Hassan Ahmed**

Dr. Khaled Aziz Abdel Salam

Agricultural Economics Research Institute – Agricultural Research Center

Abstract:

Financial inclusion is one of the tools to achieve sustainable economic and social development. It seeks to improve the standard of living of individuals and reduce poverty by enabling vulnerable groups to obtain financial services that help them improve their economic conditions. The problem lies in the lack of awareness of financial inclusion among many members of society, especially small farmers. Therefore, the research aims to identify the supply and demand side of various financial services, the extent of application of financial inclusion in rural society, and to estimate the extent of rural people's awareness of the concept of financial inclusion and its application

policy. The results of the supply side analysis indicate that financial inclusion has achieved some of its goals by increasing the number of users and increasing marginalized groups. The demand side was studied through a field sample in Sohag and Sharkia governorates, where it was found that about 78% of the total sample agrees with the transformation, and 75% reported that financial inclusion increases the implementation of rural projects. 69% explained that it reduces administrative corruption. The research also addressed the identification of the most important challenges facing financial inclusion in the rural sector, as well as the most important small productive areas and activities that need financing in the rural sector, in addition to the factors that encourage the spread of financial inclusion in the rural sector. It was found that Sharqia governorate is relatively superior to Sohag governorate in terms of the importance of financial inclusion and the transition from a direct monetary system to a banking monetary system, as well as benefiting from the use of financial inclusion in achieving agricultural and rural development.

Recommendations:

1. Raising awareness of financial inclusion and following up on the application of the study results and the study community and other similar communities.
2. Enhancing geographical spread and creating an encouraging environment by expanding the network of bank branches and financial service providers for youth and women, especially microfinance.
3. Establishing access points for financial services and expanding their scope to rural areas.
4. Holding training courses on how to use electronic payment and collection methods that contribute to identifying available financial services

Keywords: Financial Inclusion, Non-Cash Economy, Agricultural Development, Rural Sector.